بلا تنافسية

الانتخابات الرئاسية المصرية

٢٠٢٤

مؤسسة دعم القانون والديمقراطية
LAW AND DEMOCRACY
SUPPORT FOUNDATION

بلا تنافسية..

الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٢٤

مؤسسة دعم القانون والديمقراطية

LAW AND DEMOCRACY SUPPORT FOUNDATION

المحتويات

توطئة وشكر ٣

تقديم ٤

المنهجية.....٦

ملخص ٧

أولاً: مصادرة الحق في المشاركة ١١

ثانيًا: تقويض الانتخابات الرئاسية، عادة السُلطات المصرية في عهد الرئيس الحالي للبلاد.....١٦

ثالثًا: رصد أداء الإعلام خلال مرحلة التوكيلات الرئاسية.....١٨

رابعًا: انتهاك الحق في الانتخاب والتمييز وانتهاك مبدأ تكافؤ الفرص والحق في السلامة الجسدية، والحق في الحرية الشخصية، والحق في الخصوصية..... ١٩

خامسًا: الرصد والتوثيق للانتهاكات والإحصائيات الوصفية.....٢٥

سادسًا: الرسوم البيانية.....٢٩

توطئة وشكر

شارك في إعداد هذا التقرير عدد من الباحثين والنشطاء والمتطوعين داخل مصر وخارجها، قاموا بمراقبة ورصد وتوثيق الانتهاكات الواردة فيه، ونظرًا للمخاطر الأمنية التي طالت وتطول كل المهتمين بالشأن العام في مصر، ولاسيما المدافعون عن حقوق الإنسان ومع الحساسية الكبيرة التي تتعامل بها الأجهزة الأمنية المصرية مع ملف الانتخابات الرئاسية، فضلوا عدم ذكر أسمائهم حرصًا على سلامتهم وأمانهم الشخصي.

وتود مؤسسة دعم القانون والديمقراطية التوجه لهم بخالص الشكر والامتنان، على أمل منا أن نتمكن من منحهم حقهم الأدبي والمعنوي في إعداد هذا التقرير في القريب العاجل.

تقديم

تشهد مصر منذ تولي الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي السلطة في البلاد، تدهورًا شديدًا، يمكن وصفه بالغير مسبوق في تاريخها الحديث، لحالة الديمقراطية والمشاركة السياسية والمجتمعية، الأمر الذي صاحبه بطبيعة الحال تدهور حاد في حالة الحقوق والحريات، وعمدت السلطات بشكل منهجي إلى تهميش كافة القوى السياسية وقوى المجتمع المدني، والتضييق على حريات المواطنين في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي، والتنظيم وغيرها من الحقوق والحريات الأخرى، وهذا السياق الذي لا يمكن النظر للانتخابات الرئاسية بمعزل عنه.

وعلى الأرجح وأن الرئيس الحالي يشعر أن وجوده في منصبه أصبح غير ممكن دون استخدام القمع وإطلاق يد الأجهزة الأمنية للتعامل مع كل المشكلات ومواجهة كل المطالبات والممارسات الديمقراطية التي تشهدها مصر، حتى إنه وبرغم امتلاكه لكافة مفاتيح العملية الانتخابية، وتمتعه بدعم كافة مؤسسات الدولة المختلفة، إلا إنه لا يثق في قدرته على الفوز بانتخابات يمكن فيها المواطنين من اختيار مرشحين لخوضها، فاعتمد منهجية منع المرشحين المحتملين غير المرضي عنهم من الوصول إلى مرحلة التصويت من الأساس، وهو أمر متكرر تشهده مصر في كل انتخابات رئاسية يخوضها .

وإذا كانت الأمور قد مضت في مسارها الطبيعي، كان من المفترض أن تكون الفترة الرئاسية والتي تنتهي في عام ٢٠٢٣ هي الأخيرة للرئيس الحالي، وكان من المفترض ألا يكون من حقه خوض الانتخابات الرئاسية من الأساس، ولكنه وفي ردة علي أحد أهم مكتسبات ثورة يناير قام في عام ٢٠١٩ بتعديل المادة ١٤٠ من الدستور المصري، ليضمن بقائه في منصبه، حيث مدد برلمانه الفترة الرئاسية الواحدة لتصبح ٦ سنوات، بجانب تمكينه من البقاء لمدد أخرى قادمة، بعدما كانت تنص على عدم جواز انتخابه إلا مرة واحدة.

إن الإرادة السياسية لسلك مسار ديمقراطي لم تتوفر على الإطلاق في عهد الرئيس الحالي، وقد اعتادت السلطات المصرية وأجهزتها المختلفة، على لعب دور في اختيار منافسيه في كل انتخابات خاضها، كما اعتادت على إقصاء كل منافس يظهر ويعلن نيته الترشح ويصرح في العلن إنه أكفأ وأحق بتولي المنصب من الرئيس الحالي، واكتفت فقط بالسماح لمرشحين بعينهم، يرجح أن تكون قد شاركت في اختيار بعضهم، للمشاركة في عملية انتخابية صورية، هدفها تقديم الرئيس الحالي في ثوب من أُعيد انتخابه سواء للداخل أو للخارج .

ولم تكتف بذلك، بل اعتادت على ملاحقة المرشحين المحتملين وحملاتهم ومؤيديهم قضائيًا وأمنيًا بعد إقصائهم، كما حدث في الانتخابات السابقة مع عدد من المرشحين المحتملين كان أبرزهم سامي عنان وخالد على وأحمد قنصوه، وكما يحدث في الانتخابات الحالية مع النائب البرلماني السابق أحمد الطنطاوي، قد يكون ذلك بهدف القضاء على مستقبلهم السياسي، وقد يكون بهدف جعلهم عبرة لكل من يتجرأ على الترشح في مواجهة الرئيس الحالي، أو قد يكون للسببين معًا .

وجدير بالذكر أن مرحلة جمع التوكيلات الشعبية للمرشحين المحتملين، هي الأساس الذي تبني عليه الانتخابات برمتها، فهي المرحلة التي يتحدد فيها من سيتمكن من خوض الانتخابات وشكل المنافسة فيها، وأي عيوب ومعوقات جوهرية تشوبها من شأنها أن تؤدي إلى بطلان الانتخابات كاملة، لأنها يصعب عمليًا تلافيها أو إصلاحها في المراحل التالية، فهي قد تؤدي إلى إقصاء مرشحين يستحقون خوض المنافسة، مثلما حدث في الانتخابات الحالية من إقصاء للمرشح أحمد الطنطاوي الذي كان أبرز منافس للرئيس الحالي .

وقد رصدت مؤسسة دعم القانون والديمقراطية في هذا التقرير أنه مع إعلان الهيئة العليا للانتخابات الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية، وبدء مرحلة جمع طلبات التأييد، احتشدت واستنفرت كافة مؤسسات الدولة لمساندة ودعم ترشح الرئيس الحالي لفترة جديدة، كما احتشدت واستنفر مؤيديه وأنصاره بجانب الأجهزة الأمنية وموظفي الشهر العقاري لفرض سيطرته وإرادته هو ومؤسساته على عملية جمع التوكيلات والتنكيل بمعارضيه، كما احتشدت كافة وسائل الإعلام لدعمه وتأييده ومهاجمه معارضيه، بل ووصل الأمر إلى حد تخوين معارضيه ووصفهم بالإضرار بأمن مصر عن عمد أو غير عمد في بعض الحالات من قبل بعض الإعلاميين المحسوبين على النظام المصري.

وقد شهدت تلك المرحلة خروقات وانتهاكات ممنهجة بالمخالفة للقانون الدولي والدستور والتشريعات الوطنية، وتنوعت ما بين من منع المواطنين من تحرير التوكيلات أو إجبارهم على تحرير توكيلات للرئيس الحالي، وكذلك الاعتداء البدني عليهم والتنكيل بهم، واعتقالهم ومحاكمتهم بتهم جنائية.

كريم عبد الراضي

المدير التنفيذي لمؤسسة دعم القانون والديمقراطية

منهجية التقرير

تم إعداد هذا التقرير اعتمادًا على رصد وتوثيق فريق عمل المؤسسة، سواءً عن طريق إجراء المقابلات الشخصية مع ضحايا الانتهاكات، أو عن طريق استمارة المؤسسة، أو عن طريق رصد البيانات الصادرة من المرشحين المحتملين آنذاك أو الفيديوهات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي من مسؤولي الحملات الانتخابية للمرشحين المحتملين. بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق شهادات عدد من النشطاء البارزين والشخصيات العامة.

اعتمد التقرير نظام العينة، حيث كان من الصعب، بسبب عدم توفر الإمكانيات الكافية وعدم توفر الإرادة السياسية للسلطات المصرية للسماح للمجتمع المدني بمراقبة تلك الانتخابات، أن يتم رصد كافة الانتهاكات التي شهدتها مرحلة جمع التوكيلات. لذا، قام فريق العمل بالاهتمام أكثر برصد مقرات الشهر العقاري التي شهدت الانتهاكات والتضييق، مع توثيق عدد من الانتهاكات من مصادر متعددة.

وتجدر الإشارة إلى أن ضحايا الانتهاكات والمبلغين قرروا عدم ذكر أسمائهم لأسباب أمنية. يستعين هذا التقرير بعدد من المواد المنشورة على المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحقوقية كمصادر تكميلية. كما يعرض التقرير الإحصائيات الوصفية والعروض البصرية بين عدد من المتغيرات مثل "نوع الانتهاك"، أو "المسؤول عن الانتهاك"، أو "النوع الاجتماعي"، أو "الفئة العمرية"، أو "المحافظة التي وقع فيها الانتهاك"، مع العلم أنه تم تقسيم المحافظات وفقًا للقرار رقم ٨ لسنة ٢٠٢٣.

النطاق الزمني: يغطي هذا التقرير مرحلة جمع التوكيلات من الانتخابات الرئاسية المصرية ويلتزم بالحدود الزمنية بدءًا من ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣ حتى ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣ .

المعيار المكاني: تلتزم هذه الإحصائية برصد الانتهاكات التي وقعت بحق المرشحين المحتملين آنذاك أو أنصارهم والتي وقعت داخل حدود جمهورية مصر العربية أو داخل السفارات والقنصليات المصرية بالخارج.

مُلخص

بين ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣ حتى ١٤ أكتوبر ٢٠٢ ٣، قام فريق عمل مؤسسة دعم القانون والديمقراطية بمراقبة المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وهي مرحلة "تأييد المواطنين لراغبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية". وكانت الهيئة العليا للانتخابات أصدرت الجدول الزمني والإجرائي للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤، واشترطت لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يحصل المترشح على تزكية عشرين عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف مواطن من لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها.

كما أصدرت الهيئة قرارًا بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لتأييد المواطنين لراغبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، مفاده أحقية كل مواطن مُقيد بقواعد الناخبين الحق في أن يؤيد أحد راغبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية من خلال التقدم إلى أحد مكاتب الشهر العقاري أو البعثات الدبلوماسية وفقًا للنموذج المعد لها.

وحددت الهيئة مكاتب الشهر العقاري المكلفة بتحرير التأييدات لانتخابات رئاسة الجمهورية وكلفت الهيئة وزارة الداخلية بحفظ الأمن والنظام أثناء الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤. وأعلن كلًا من جميلة إسماعيل رئيسة حزب الدستور، والرئيس الحالي للبلاد عبد الفتاح السيسي، وفريد زهران رئيس الحزب المصري الديمقراطي، والبرلماني السابق أحمد الطنطاوي وعبد السند يمامة رئيس حزب الوفد، وأحمد الفضالي رئيس حزب السلام الديمقراطي (أحد المتهمين في قضية قتل المتظاهرين المصريين خلال ثورة يناير فيما عرف بموقعة الجمل) عن نيتهم في الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٢٤.

وشهدت مرحلة جمع التوكيلات مُنذ فجر اليوم الأول انتهاكات السُلطات المصرية للحق في الانتخاب بمنع والتضييق على المرشحين المحتملين وأنصارهم وتنوعت أساليب المنع والتضييق كما تم توثيقها ورصدها، ما بين تجمع أنصار السيسي مع بلطجية أمام مكاتب الشهر العقاري، لتهديد أنصار أي مرشح آخر ومحاولة الاشتباك معهم وإجبارهم على مغادرة مقر الشهر العقاري دون تحرير توكيلات.

في بعض الأحيان، يصل الأمر إلى التعدي بالضرب والسحل والسب دون تدخل من جانب رجال الأمن، بالإضافة إلى منع تصوير أي انتهاك بالقوة والاستيلاء على الهواتف المحمولة وحذف الفيديوهات الموثقة للانتهاكات من قبل رجال الأمن أو أنصار السيسي. وتوقيف رجال أمن بزي مدني لعدد من المواطنين وتفتيشهم دون وجه حق وإجبارهم على فتح هواتفهم المحمولة دون وجود مبرر قانوني وبمخالفة للدستور والقوانين.

أما عن موظفي الشهر العقاري، فقد تم رصد إتلاف بطاقات الرقم القومي لبعض المواطنين بشكل متعمد والادعاء بعدم صلاحية بطاقاتهم، وتعمد غلق بعض مكاتب الشهر العقاري أمام أنصار أي مرشح آخر غير السيسي أو الادعاء "سقوط السيستم" وتأخير وتعطيل تحرير توكيلات ومنح الأولوية لصالح أنصار السيسي.

وإزاء فضح الانتهاكات ونشر بعض المُرشحين المحتملين بيانات مواقف إزاء المنع والتضييق على انصارهم، وتقديم العديد من الشكاوى إلى الهيئة الوطنية للانتخابات من المواطنين أو المُرشحين المحتملين، أصدرت الهيئة بياناً قالت فيه إنها قامت بالإشراف المباشر على إصلاح الأعطال الفنية التي طرأت بصورة مفاجئة في عدد قليل من مكاتب التوثيق والتأكد من الناحية الفنية من عدم تكرارها مجددًا، مع التوجيه باستمرار ساعات العمل في تلك المكاتب لحين تلبية طلبات جميع من تقدموا إليها من المواطنين واستصدار نماذج التأييد لهم لصالح من يرغبون من طالبي الترشح في الانتخابات، وبعد الاعتراف الضمني من الهيئة الوطنية للانتخابات بالمنع والتضييق على تحرير نماذج التأييد، أصدر رئيس الجمهورية الحالي قراره رقم ٤٢٦ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل تشكيل الهيئة الوطنية للانتخابات.

دعا أحمد الطنطاوي النائب البرلماني السابق، أنصاره ومؤيديه إلى تحرير توكيلات شعبية تطابق نموذج التأييد الخاص بالترشح لرئاسة الجمهورية، بسبب التضييق والمنع الذي يواجه أنصاره ومؤيديه، وفي اليوم التالي أعلنت وزارة الداخلية إلقاء القبض على ٨ من أنصار الطنطاوي بزعم القيام بتحرير توكيلات مزورة.

كما أعلنت جميلة إسماعيل رئيسة حزب الدستور عدم مشاركتها في الانتخابات القادمة بعد أن قرر الحزب عدم الدفع بمرشح في الانتخابات، وكذلك عقد أحمد الطنطاوي النائب البرلماني السابق مؤتمراً صحفيًا، أعلن فيه تمكن حملته من جمع ١٤ ألف توكيل فقط وأغلبهم من المصريين في الخارج بعد أن منعته السلطات المصرية من تجميع التأييدات الشعبية المطلوبة .

وأخيرا، أحالت نيابة أمن الدولة أحمد الطنطاوي ومحمد أبو الديار و٢١ آخرين من حملته للمحاكمة في القضية المعروفة إعلاميًا بقضية "التوكيلات الشعبية" أمام محكمة الجنح. يُذكر أن انتهاكات السُلطات المصرية في عهد الرئيس الحالي للبلاد خلال الانتخابات الرئاسية هي عادة للسُلطة المصرية، ففي الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨ كانت قد أطاحت بمنافسي السيسي تباعًا، وانتهجت سياسة الملاحقات الأمنية والقضائية ضد أي مرشح جاد أمام الرئيس، فلم يسلم كل من أعلن نيته للترشح آنذاك من الملاحقات الأمنية أو الحبس، أو وضعه قيد الاقامة الجبرية.

وأشار التقرير إلى أداء وسائل الإعلام سواء المملوكة للدولة أو المستقلة، خلال فترة تحرير التوكيلات الرئاسية، حيث شهد الإعلام المصري خلال تلك الفترة، بعدم الحياد والانحياز الواضح للرئيس

الحالي للبلاد، كأن الإعلام هو الناطق بلسان الحكومة، وذلك من مناحي عدة، بداية من خلال استعراض أهم إنجازات السيسي خلال العشر سنوات الأخيرة، وإعطاء البرامج الفرصة لظهور الضيوف المؤيدين له أكثر من المرشح المنافس. كما تبنت البرامج الإعلامية وجهة نظر الدولة بعدم التمييز والانحياز لمرشح بعينه وعدم وجود انتهاكات خلال تلك الفترة وتجاهل سرد الحقيقة. وأيضًا شهدت التغطية الإعلامية لانتخابات الرئاسة المصرية البث المشترك بين القنوات التلفزيونية، لفعاليات مؤتمر حكاية وطن، وأخيرا رصد باحثو المؤسسة تكرار قيام بعض مذيعي القنوات الفضائية ومقدمي البرامج بالهجوم على أحمد الطنطاوي ومؤيديه، بخطاب مشحون بالكراهية والتشهير والتحريض على العنف ضده وضد مؤيديه.

وخلال تلك الفترة وثَّق ورصد باحثو المؤسسة ٥٦٩ واقعة انتهاك، حيث تم رصد وتوثيق ٦٣٨ انتهاكًا، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه هناك عددًا من الوقائع تم رصد وتوثيق أكثر من انتهاك وهو ما يُفسر عدد الانتهاكات أكثر من الوقائع المرصودة والموثقة .

ووثَّق فريق عمل المؤسسة ١٧٩ حالة منع من تحرير توكيل "بسبب التعطيل والتباطؤ وتعمد تدوين الأسماء في الكشف المخصص لحجز اسبقية الحضور بذيل الكشف لضمان عدم تمكين المواطنين من تحرير التوكيلات، وغلق مقر الشهر العقاري دون تحرير التوكيلات، وتليها تم رصد وتوثيق ١٥١ عدم تحرير توكيلات بادعاء "سقوط السيستم".

أما عن المسئول عن الانتهاك وثق ورصد فريق المؤسسة عدد ٦٦١ شخص خلال ٥٦٩ واقعة مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عددًا من الوقائع الموثقة شهدت اشتراك أكثر من شخص في المسئولية عن الانتهاك وهو ما يُفسر أن عدد المسؤولين عن الانتهاك أكثر من الوقائع المرصودة. وسجل موظفو الشهر العقاري أعلى معدلات الأشخاص المسؤولين عن الانتهاك بواقع ٣٢٦، سواء بالرفض المُباشر، أو سقوط السيستم، أو التمييز وعدم الحياد، أو تعمد التعطيل والمماطلة .

يلي ذلك ٢١٣ من البلطجية، وأنصار الرئيس الحالي للبلاد الذين تم حشدهم أمام مقرات الشهر العقاري بهدف منع المواطنين من استخدام حقهم في الترشيح والانتخاب سواء بالتعدي بالضرب، أو السب والقذف، أو التهديد والترويع، أو غلق مقرات الشهر العقاري.

كما تم تقسيم ضحايا الحق في الانتخاب وفقًا للرصد والتوثيق حسب المراحل العمرية وسجلت المرحلة العُمرية من ٢١ إلى ٣٠، ٢٢٧ حالة بواقع ٤٠٪ من إجمالي حالات التوثيق، تليها المرحلة العمرية من ٣١ إلى ٤٠ بـ ١٣٥ حالة بواقع ٢٣.٨٪.

وأخيرًا وثق ورصد باحثو المؤسسة وقائع الانتهاكات في ٢٤ محافظة، و٨ دول من خلال السفارات أو القنصليات، وسجلت محافظة القاهرة أعلى معدل لانتهاك الانتخابات الرئاسية بواقع ١٤٢ انتهاكًا تليها

محافظة الجيزة بواقع ٧٦ انتهاكًا ثم الإسكندرية بواقع ٥٣ انتهاكًا، أما عن السفارات والقنصليات فقد سجلت السعودية أعلى معدل بواقع رصد وتوثيق ٥ وقائع انتهاكات تليها الكويت بواقع ٤ وقائع انتهاكات.

أولاً: مصادرة الحق في المشاركة السياسية:

بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣ أصدرت الهيئة العليا للانتخابات الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤،[1] وفيه تمت دعوة الناخبين وإعلان الجدول الزمني والاجرائي للانتخابات. ووفقًا لقرار الهيئة رقم ٥ لسنة ٢٠٢٣[2] في مادته الأولى فتحت الهيئة باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية وتقديم الطلبات على النموذج المُعد لها بمقر الهيئة بدءًا من الخميس الموافق ٥ أكتوبر ٢٠٢٣ حتى السبت الموافق ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣، أما عن مادته الثانية والتي اشترطت فيمن يترشح رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وألا يكون قد حمل، أو أي من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي منها قانوناً، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية، وإلا يكون مصابًا بمرض بدني أو ذهني يؤثر على ادائه لمهام رئيس الجمهورية، أما المادة الثالثة من ذات القرار اشترطت لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكي المترشح عشرون عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها. وفي جميع الأحوال، لا يجوز تأييد أكثر من مترشح.[3] كما أصدرت الهيئة قرارًا بشأن القواعد والاجراءات المنظمة لتأييد المواطنين لراغبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، مفاده أحقية كل مواطن مُقيد بقواعد الناخبين الحق في أن يؤيد أحد راغبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية من خلال التقدم إلى أحد مكاتب الشهر العقاري أو البعثات الدبلوماسية وفقًا للنموذج المُعد لها بداية من ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣ ويتم إثبات توقيعه ولا يجوز للمواطن تأييد أكثر من مُرشح أو أكثر من مرة،[4] كما حددت الهيئة مكاتب الشهر العقاري المُكلفة بتحرير التأييدات لانتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٢٤ وفقًا للقرار رقم ٨ لسنة ٢٠٢٣.[5] وكلفت الهيئة وزارة الداخلية بحفظ الأمن والنظام أثناء الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤، من تأمين الناخبين والحفاظ على سلامتهم وتأمين المُرشحين مؤيديهم وفقًا للدستور والقانون ومنع أي جه للإخلال بالأمن والقانون.[6]

وكان قد أعلن كلًا من جميلة إسماعيل رئيسة حزب الدستور، والرئيس الحالي للبلاد عبد الفتاح السيسي وفريد زهران رئيس الحزب المصري الديمقراطي، وأحمد الطنطاوي برلماني سابق وعبد السند يمامة رئيس حزب الوفد، وأحمد الفضالي رئيس حزب السلام الديمقراطي، عن نيتهم في الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٢٤. ودعوا أنصارهم ومؤيديهم لتحرير نماذج تأييد، وبدأت مرحلة جمع التأييد من

---

[1] راجع قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 4 لسنة 2023، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2023 عبر الرابط التالي أضغط هنا
[2] راجع قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 5 لسنة 2023، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2023 عبر الرابط التالي أضغط هنا
[3] راجع نص المادة 141، 142 من الدستور المصري.
[4] راجع قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 7 لسنة 2023، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2023 عبر الرابط التالي أضغط هنا
[5] راجع قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 8 لسنة 2023، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2023 عبر الرابط التالي أضغط هنا
[6] راجع قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 14 لسنة 2023، بشأن حفظ الأمن النظام بالانتخابات الرئاسية 2024 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2023 عبر الرابط التالي أضغط هنا

مقرات الشهر العقاري المكلفة ومن القنصليات والسفارات المصرية بالخارج يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣ والتي استمرت حتى ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣. وشهدت مرحلة جمع التوكيلات مُنذ فجر اليوم الأول انتهاكات السُلطات المصرية للحق في الانتخاب بمنع والتضييق على المرشحين المحتملين وأنصارهم وتنوعت أساليب المنع والتضييق كما تم توثيقها ورصدها، ما بين تجتمع أنصار السيسي مع بلطجية أمام مكاتب الشهر العقاري، لتهديد أنصار أي مرشح آخر ومحاولة الاشتباك معهم وإجبارهم على مغادرة مقر الشهر العقاري دون تحرير توكيلات. في بعض الأحيان، يصل الأمر إلى التعدي بالضرب والسحل والسب دون تدخل من جانب رجال الأمن، بالإضافة إلى منع تصوير أي انتهاك بالقوة والاستيلاء على الهواتف المحمولة وحذف الفيديوهات الموثقة للانتهاكات من قبل رجال الأمن أو أنصار السيسي. وتم أيضًا توثيق توقيف رجال الأمن بزي مدني لعدد من المواطنين وتفتيشهم دون وجه حق وإجبارهم على فتح هواتفهم المحمولة دون وجود مبرر قانوني وبمخالفة للدستور والقوانين.

أما عن موظفي الشهر العقاري، فقد تم رصد إتلاف بطاقات الرقم القومي لبعض المواطنين بشكل متعمد والادعاء بعدم صلاحية بطاقاتهم، بالإضافة إلى تعمد غلق بعض مكاتب الشهر العقاري أمام أنصار أي مرشح آخر غير السيسي أو الادعاء بوجود عُطل فني "سقوط السيستم" وتأخير وتعطيل تحرير توكيلات ومنح الأولوية لصالح أنصار السيسي[7]. وبناء على تلك الانتهاكات تقدم أحمد الطنطاوي بطعنين أرقام ١١٦١٢٩ لسنة ٦٩ ق و١١٦١٣٠ لسنة ٦٩ ق أمام محكمة الإدارية العليا دائرة الانتخابات بالطعن على قرار الهيئة الوطنية للانتخابات بتحديد مكاتب معينة للشهر العقاري وللمطالبة بالإشراف القضائي على إقامة التوكيلات.[8] وحدد لنظرهم جلسة ٢ أكتوبر ٢٠٢٣ أمام دائرة الانتخابات، وبتلك الجلسة قضت المحكمة بعدم قبول الطعنين لانتفاء القرار الإداري.[9]

كما أصدرت المرشحة المحتملة للرئاسة جميلة اسماعيل بيانا لرصد الانتهاكات التي تعرضت لها أنصارها، أعلنت فيه منع مؤيديها من تحرير توكيلات بمكاتب الشهر العقاري بالقاهرة والمنوفية والدقهلية، ووصل الأمر إلى حد التحرش والعنف الجسدي تجاه إحدى السيدات المؤيدات لها.[10]

---

[7] تقرير عن اليوم الأول لجمع طلبات التأييد، بعنوان "السُلطات ترفض تحرير توكيلات دعم المرشح أحمد الطنطاوي في 11 مكتب شهر عقاري وسفارتين، صادر عن مؤسسة دعم القانون والديمقراطية، تاريخ النشر 26 سبتمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[8] خبر منشور على الصفحة الرسمية لأحمد الطنطاوي "فيس بوك" تاريخ النشر 27 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 2 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[9] خبر بعنوان "الإدارية العليا: عدم قبول طعن أحمد طنطاوي ضد الوطنية للانتخابات.. لانتفاء القرار الإداري" منشور على موقع جريدة الشروق الإلكترونية، بتاريخ 3 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 14 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[10] بيان منشور على الصفحة الرسمية لجميلة اسماعيل "فيس بوك" بعنوان " البيان الثاني لحملة جميلة 2024 المرشحة لرئاسة مصر، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 2 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي أضغط هنا

وأصدر الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بيانا[11] أعلن فيه تعرض أنصار مرشح الحزب للرئاسة فريد زهران، للمنع من تحرير توكيلات تأييده، وعدم تمكن الحملة من تأجير مقرات للحملة في المحافظات أو حتى مقر رئيسي في القاهرة حتى الآن نتيجة تخوف المواطنين من تأجير عقاراتهم للمرشح.[12]

ويُذكر أن الهيئة الوطنية للانتخابات أصدرت بيانًا يوم الخميس الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣، ورد به عدم رصد الهيئة لأي تجاوزات، أو مخالفات، أو محاباة، أو اي مضايقات،[13] وفي المقابل أصدرت حملة المرشحة المحتملة جميلة اسماعيل،[14] بيانًا يوم الجمعة الموافق ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣ تنتقد فيه بيان الهيئة وتطالب الهيئة الوطنية للانتخابات بإصدار قرارات للحد من التجاوزات الموثقة بالصوت والصورة.[15]

وفي ١ أكتوبر ٢٠٢٣ على هامش مؤتمر عقد في العاصمة الإدارية الجديدة. صرح الرئيس الحالي والمرشح المحتمل في انتخابات الرئاسة القادمة عن حوار دار بينه وبين مجلس القضاء الأعلى أعرب فيه عن قدرته علي هدم الدولة المصرية مقابل ٢ مليار جنيه، بمنح عدد من المواطنين مبالغ مالية ومخدرات وإطلاقهم في الشوارع.[16] وفي اليوم التالي لتلك التصريحات، احتشد عدد من أنصاره في عدد من الميادين بالقاهرة ومحافظات مصر المختلفة بعد دعوات أطلقت عبر وسائل الإعلام الرسمية ووسائل الإعلام الخاصة للاحتفال بذكرى نصر أكتوبر، ولكنهم بدلاً عن ذلك حملوا لافتات لتأييده ومطالبته بالترشح للانتخابات القادمة. وبالتزامن مع تلك التجمعات الاحتفالية وخلال كلمته في ختام مؤتمر بعنوان "حكاية وطن" والذي تم بثه على غالبية القنوات الخاصة والرسمية، أعلن الرئيس السيسي ترشحه للانتخابات المصرية القادمة،[17]

وخلال تلك الاحتفالات، وبمحافظة مرسى مطروح قام عدد من المواطنين بترديد هتافات تأييد لصالح أحمد الطنطاوي وترديد هتافات مناهضة للرئيس الحالي للبلاد، وتم ملاحقة بعض المتظاهرين وإلقاء القبض على ٧ مواطنين من بينهم ٦ أطفال وعرضهم على نيابة أمن الدولة في القضية ٢٢٠٢ لسنة ٢٠٢٣

---

[11] بيان منشور على الصفحة الرسمية للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي " فيس بوك" بعنوان بيان هام من المرشح المحتمل فريد زهران تاريخ النشر 27 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 2 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي أضغط هنا

[12] تقرير عن يوم 28 سبتمبر 2023، بعنوان "اعتداءات بدنية ورفض تحرير توكيلات لجميلة اسماعيل وأحمد الطنطاوي وفريد زهران، صادر عن مؤسسة دعم القانون والديمقراطية، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[13] بيان صادر عن الهيئة الوطنية للانتخابات بعنوان " بيان هام للهيئة الوطنية للانتخابات عما صدر من تشكيك وتطاول غير مقبول على عملها في الإشراف على الاستحقاق الدستوري للانتخابات الرئاسية 2024، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 2 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي أضغط هنا

[14] بيان منشور على الصفحة الرسمية لجميلة اسماعيل "فيس بوك" بعنوان " البيان الثالث لحملة جميلة اسماعيل ردًا على بيان الهيئة الوطنية للانتخابات، تاريخ النشر 29 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 2 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي أضغط هنا

[15] تقرير عن يوم 29 سبتمبر 2023، بعنوان " اعتداءات بدنية وعقبات بيروقراطية، وحرمان من تحرير توكيلات التأييد لمناصري أحمد الطنطاوي، تاريخ النشر 29 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 2 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[16] فيديو مقتضب عن تصريحات الرئيس الحالي بتاريخ 1 أكتوبر 2023، منشور على صفحة المؤسسة عبر يوتيوب، تاريخ الزيارة 14 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[17] خبر بعنوان "الرئيس السيسى يعلن الترشح للانتخابات الرئاسية تلبية لنداء الشعب المصرى" جريدة اليوم السابع الإلكترونية، تاريخ النشر 2 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 14 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

والقضية رقم ٢٢٠٣ لسنة ٢٠٢٣ حصر أمن دولة ووجهت لهم النيابة اتهامات بالانضمام لجماعة ارهابية ونشر اخبار كاذبة وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.[18]

وبتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٣، وإزاء فضح الانتهاكات وتقديم العديد من الشكاوى المُقدمة إلى الهيئة الوطنية للانتخابات من المواطنين أو المُرشحين المحتملين، أصدرت الهيئة بياناً قالت فيه إنها قامت بالإشراف المباشر على إصلاح الأعطال الفنية التي طرأت بصورة مفاجئة في عدد قليل من مكاتب التوثيق والتأكد من الناحية الفنية من عدم تكرارها مجددًا، مع التوجيه باستمرار ساعات العمل في تلك المكاتب لحين تلبية طلبات جميع من تقدموا إليها من المواطنين واستصدار نماذج التأييد لهم لصالح من يرغبون من طالبي الترشح في الانتخابات.[19]

وبعد الاعتراف الضمني من الهيئة الوطنية للانتخابات، بالمنع والتضييق على تحرير نماذج التأييد، أصدر رئيس الجمهورية الحالي قراره رقم ٤٢٦ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل تشكيل الهيئة الوطنية للانتخابات في ٤ أكتوبر ٢٠٢٣،[20] وفي ٨ أكتوبر ٢٠٢٣ دعي أحمد الطنطاوي أنصاره ومؤيديه إلى تحرير توكيلات شعبية تطابق نموذج التأييد الخاص بالترشح لرئاسة الجمهورية، بسبب التضييق والمنع الذي يواجهه أنصاره ومؤيديه،[21] وفي اليوم التالي أعلنت وزارة الداخلية إلقاء القبض على ٨ من أنصار الطنطاوي بزعم القيام بتحرير توكيلات مزورة،[22] وإزاء ذلك دعا أحمد الطنطاوي أنصاره بالتوقف عن تجميع التأييدات الشعبية، خارج مقرات الشهر العقاري، وذلك حرصا على سلامتهم .

كما أعلنت جميلة إسماعيل رئيسة حزب الدستور عدم مشاركتها في الانتخابات القادمة بعد أن قرر حزب الدستور عدم الدفع بمرشح في الانتخابات، وذكرت فيه أن جميع محافظات مصر شهدت انتهاكات ضد مرشحي الرئاسة توضح غياب الإرادة السياسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.[23]

وكذا عقد أحمد الطنطاوي مؤتمراً صحفيًا في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣ اعلن فيه تمكن حملته من جمع ١٤ ألف توكيل فقط وأغلبهم من المصريين في الخارج بعد أن منعته السلطات المصرية من تجميع التأييدات الشعبية المطلوبة.[24]

وانحصر التنافس في الانتخابات القادمة بين الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي ورئيس الحزب المصري الديمقراطي فريد زهران والممثل حزبه بأعضاء في البرلمان ورئيس حزب الوفد عبد السند يمامة والممثل حزبه في البرلمان والذي سبق وأعلن في مناسبات عديدة تأييده للرئيس الحالي، ومرشح ظهر فجأة قبل

---

[18] خبر منشور على صفحة المفوضية المصرية للحقوق والحريات بتاريخ 7 أكتوبر 2023 تاريخ الزيارة 2 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي أضغط هنا

[19] خبر بعنوان "8 قرارات جديدة من الهيئة الوطنية للانتخابات بشأن عملية تحرير التوكيلات" جريدة الوطن الإلكترونية، تاريخ النشر 1 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 14 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[20] راجع قرار رئيس الجمهورية رقم 426 لسنة 2023

[21] فيديو منشور عبر الصفحة الرسمية لأحمد الطنطاوي "فيس بوك" تاريخ النشر 8 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 14 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[22] خبر بعنوان " «الداخلية»: القبض على 8 متهمين بـ4 محافظات حازوا 596 توكيلًا رئاسيًا مزورًا" جريدة اليوم السابع الإلكترونية، تاريخ النشر 9 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 15 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[23] بيان منشور على الصفحة الرسمية ل جميلة إسماعيل "فيس بوك" تاريخ النشر 11 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 15 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[24] خبر بعنوان "معارض مصري بارز يعلن عدم استيفائه عدد التوكيلات للترشح للرئاسة" موقع فرنسا 24، تاريخ النشر 13 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 15 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

إغلاق باب الترشح وهو حازم عمر رئيس حزب الشعب الجمهوري وتقدم أمس الجمعة بأوراق ترشحه وما يزيد عن ٦٨ ألف تأييد شعبي.

واخيرا، أحالت نيابة أمن الدولة أحمد الطنطاوي ومحمد أبو الديار و٢١ آخرين من حملته للمحاكمة في القضية المعروفة إعلاميًا بقضية "التوكيلات الشعبية" أمام محكمة الجنح في القضية رقم ١٦٣٣٦ لسنة ٢٠٢٣ جنح المطرية، والمقيدة برقم ٢٢٥٥ لسنة ٢٠٢٣ حصر أمن دولة.[25]

[25] بيان بعنوان "منع الطنطاوي من الترشح وإحالته للمحاكمة مؤشر جديد على عدم شرعية الانتخابات الرئاسية المرتقبة"، منشور عبر "لجنة العدالة تاريخ النشر 13 نوفمبر 2023، تاريخ الزيارة 15 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

ثانياً: تقويض الانتخابات الرئاسية، عادة السُلطات المصرية في عهد الرئيس الحالي للبلاد:

تُشير هذه الفقرة على انتهاكات السُلطات المصرية في عهد الرئيس الحالي للبلاد خلال الانتخابات الرئاسية السابقة عام ٢٠١٨ وخنق الحريات وتقييد المجال العام والمشاركة في الحياة السياسية، قد طاحت السُلطات بمنافسي السيسي تباعًا، وانتهجت سياسة الملاحقات الأمنية والقضائية ضد أي مرشح جاد أمام الرئيس، فلم يسلم كل من أعلن نيته للترشح آنذاك من الملاحقات الأمنية أو الحبس، أو وضعه قيد الاقامة الجبرية. وذلك على عكس المُرشح المُعين موسى مصطفى موسى، رئيس حزب الغد، الداعم للحكومة، والذي عينته السلطة المصرية لاستكمال مسرحية الانتخابات الرئاسية، وكان موسى عضوا في حملة داعمة لترشح السيسي لفترة ثانية.[26]

فكان قد تعرض رئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق لحملة تشهير خلال وسائل الإعلام المصرية، واتهامه بالعمالة لتركيا وقطر، ودعم جماعة الإخوان المسلمين له، وذلك بعد أن أعلن ترشحه لمنصب رئاسة الجمهورية، و تم ترحيله من دولة الإمارات العربية لمصر، حيث وضع قيد الإقامة الجبرية، وأجبر على التصريح بالتراجع عن الترشح.[27] أما العقيد مهندس أحمد قنصوه الذي أعلن ترشحه للانتخابات في ٢٩ نوفمبر٢٠١٧ فمثّل للتحقيق أمام النيابة العسكرية بتهمة السلوك المضر بمقتضيات النظام العسكري، وصدر حكم بحقه في ١٩ ديسمبر ٢٠١٧ بالحبس ٦ سنوات.[28]وكذلك المحامي الحقوقي خالد علي، الذي كشف بدوره على نية ترشحه لرئاسة الجمهورية في نوفمبر ٢٠١٧، وصدر ضده حكمًا بالحبس لمدة ثلاثة اشهر مع ايقاف التنفيذ وذلك بعد اتهامه بممارسة فعل فاضح خادش للحياء العام،[29] بهدف إفقاده أهليته للترشح، فضلا عن التضييق على حملته حتى أعلن انسحابه من الانتخابات في ٢٤ يناير ٢٠١٨.[30] وكذا الفريق سامي عنان رئيس أركان القوات المسلحة الأسبق، فبمجرد إعلان نيته خوض الانتخابات الرئاسية، وجهت له القيادة العامة للقوات المسلحة في بيان رسمي اتهامات عديدة، ثم ألقت قوات الأمن القبض عليه ومحاكمته أمام القضاء العسكري وصدر حكمين بسجنه لمدة عشر سنوات.[31]

---

[26] خبر بعنوان "المرشح المحتمل مصطفى موسى يؤيد السيسي" عبر الموقع الإلكتروني لجريدة المصري اليوم، تاريخ النشر 29 يناير 2018، تاريخ الزيارة 1 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي أضغط هنا

[27] خبر بعنوان "أحمد شفيق يتراجع عن خوض انتخابات الرئاسة في مصر قبل يوم من الإعلان عنها رسميا" عبر موقع BBC NEWS عربي، تاريخ النشر 7 يناير 2018، تاريخ الزيارة 1 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[28] خبر بعنوان "السجن لعقيد الجيش أحمد قنصوة بتهمة "إبداء آراء سياسية على فيسبوك مرتديا الزي العسكري"عبر موقع BBC NEWS عربي، تاريخ النشر 29ديسمبر 2017 ، تاريخ الزيارة 1 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[29] خبر منشور بعنوان "محامي خالد علي في «الفعل الفاضح»: الحكم بمثابة براءة.. وسنطعن عليه أمام «النقض»عبر الموقع الإلكتروني لجريدة المصري اليوم، تاريخ النشر 9 سبتمبر 2018 ، تاريخ الزيارة 1 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[30] خبر بعنوان "عاجل| خالد علي يعلن انسحابه من سباق الانتخابات الرئاسية، عبر الموقع الإلكتروني لجريدة الوطن، تاريخ النشر 24 يناير 2018، تاريخ الزيارة 1 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[31] بيان بعنوان "استبعاد الفريق عنان من الانتخابات الرئاسية يؤكد أنها مجرد استفتاء، ويعزز دوافع العنف والإرهاب" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تاريخ النشر 24 يناير 2018، تاريخ الزيارة 1 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

وآخيرًا النائب السابق محمد أنور السادات الذي تراجع أيضا عن الترشح بسبب ما عانته حملته الانتخابية من تهديدات وتضييق أمني وتدخلات حالت حتى دون قدرته على عقد مؤتمر انتخابي في فندق بالقاهرة [32].

[32] خبر بعنوان "محمد أنور السادات يعلن تراجعه عن خوض الانتخابات الرئاسية"- منشور عبر الموقع الإلكتروني لجريدة المصري اليوم، منشور بتاريخ 15 يناير 2018، تاريخ الزيارة 1 نوفمبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

ثالثاً: رصد أداء الإعلام خلال مرحلة التوكيلات الرئاسية:

رصد فريق عمل المؤسسة أداء وسائل الإعلام سواء المملوكة للدولة أو المستقلة، خلال فترة تحرير التوكيلات الرئاسية، حيث شهد الإعلام المصري خلال تلك الفترة، بعدم الحياد والانحياز الواضح للرئيس الحالي للبلاد، كأن الإعلام هو الناطق بلسان الحكومة، وذلك من مناحي عدة، بداية من خلال استعراض أهم إنجازات السيسي خلال العشر سنوات الأخير، وإعطاء البرامج الفرصة لظهور الضيوف المؤيدين له أكثر من المرشح المنافس. وفي المقابل لم يمكن جميع المرشحين المنافسين من الحصول على أي مساحات لإعلان ترشحهم أو برامجهم أو دعوة المواطنين لتحرير توكيلات التأييد ليهم.

كما تبنت البرامج الإعلامية وجهة نظر الدولة بعدم التمييز والانحياز لمرشح بعينه وعدم وجود انتهاكات خلال تلك الفترة وتجاهل سرد الحقيقة.

وايضًا شهدت التغطية الإعلامية لانتخابات الرئاسة المصرية البث المشترك بين القنوات التلفزيونية،[33] لفعاليات مؤتمر حكاية وطن[34] الذي عُقد في الفترة ما بين ٣٠ سبتمبر حتى ٢ أكتوبر والذي استعراض إنجازات الدولة المصرية خلال التسع سنوات الماضية،[35] "فترة حكم السيسي"، وآخيرًا رصد باحثوا المؤسسة تكرار قيام بعض مذيعي القنوات الفضائية ومقدمي البرامج الهجوم على أحمد الطنطاوي ومؤيديه، بخطاب مشحون بالكراهية والتشهير[36] والتحريض على العنف ضده وضد مؤيديه.[37]_[38]

---

[33] الرئيس السيسي يفتتح جلسات مؤتمر حكاية وطن "بين الرؤية والإنجاز"قناة ON تاريخ الحلقة 30 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 25 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[34] الرئيس السيسي وكلمته في مؤتمر حكاية وطن: أطالب المصريين بالصبر والعمل معي أو غيري، قناة DMC، تاريخ الزيارة 25 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[35] الرئيس السيسي يشهد انعقاد مؤتمر حكاية وطن ولمدة ثلاثة أيام بالعاصمة الإدارية الجديد - تغطية كاملة، قناة CBC تاريخ الزيارة 25 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[36] جزء من حلقة برنامج " بالورقة والقلم" لـ نشأت الديهي، تاريخ الحلقة 10 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 25 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[37] جزء من حلقة برنامج "على مسئوليتي" لـ أحمد موسى، تاريخ الحلقة 9 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 25 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[38] جزء من حلقة برنامج "حقائق واسرار" لـ مصطفى بكري، تاريخ الحلقة 5 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 25 نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

رابعاً: انتهاك الحق في الانتخاب والتمييز وانتهاك مبدأ تكافؤ الفرص والحق في السلامة الجسدية، والحق في الحرية الشخصية، والحق في الخصوصية:

تُلقي هذه الفقرة من التقرير الضوء على انتهاكات السُلطات المصرية خلال مرحلة جمع التوكيلات في الفترة من ٢٥ سبتمبر حتى ١٥ أكتوبر، والتي تمثلت في المنع الممنهج والتضييق على المُرشحين الجادين المنافسين للرئيس الحالي ومنع انصارهم في حقهم في ترشيح ممثلهم، سواء من جانب موظفي الشهر العقاري ورجال الأمن وذلك انتهاكًا لحقهم في الانتخاب والمشاركة في الحياة العامة، وكذا انتهاك الحق في الخصوصية وتفتيش الهواتف المحمولة، والحق في الأمان الشخصي والسلامة الجسدية في تعرض بعض من أنصار المرشحين المحتملين للتعدي بالضرب، وكذا ترويع المواطنين وتخويفهم من جانب بعض البلطجية وأنصار الأحزاب الموالية للسلطة وأنصار الرئيس الحالي للبلاد. وآخيرًا تُشير تلك الفقرة إلى وقائع إلقاء رجال الأمن القبض على بعض من أنصار المرشح أحمد الطنطاوي والزج بهم في قضايا ذات طابع سياسي، وتوجيه اتهامات وفقًا لقانون الإرهاب وحبسهم احتياطيا بسبب تأييدهم للطنطاوي.

بيد أن حق الانتخاب، هو حق مقرر لكل مواطن سواء في الانتخاب أو الترشح أو ابداء الرأي في الاستفتاء، وهذا الحق يندرج ضمن الحقوق العامة التي حرص الدستور على كفالتها في المادتين ٨٧ و٨٨ من الدستور[39]، إذ أن تمكين المواطنين من ممارستهم لهذا الحق ، لضمان إسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصلحة الجماعة، وعلى أساس أن حقي الانتخاب والترشيح على وجه الخصوص هما حقان متكاملان، لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما، ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا هما أُفرغا من المضمون الذي يكفل ممارستهما ممارسة جدية وفعالة، ومن ثم كان هذان الحقان لازمين لزوماً حتمياً لإعمال الديمقراطية

فإنه يتعين على السُلطات أن تراعي تلك القواعد المنظمة للحق في التمثيل المتكافئ للمُرشحين والناخبين والمساواة في حق الترشح والانتخاب، وألا تؤدي إلى مصادرتها أو الانتقاص منها، أو أن يكون حق المواطنين في الترشح او الانتخاب مثقلاً بقيود يفقدون معها أصواتهم من خلال تشويهها، أو إبدالها، أو التأثير في تكافؤها وزناً. وألا انطوي ذلك على التمييز، وتتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي كفله الدستور في مادته ٩[40] مؤداها أن الفرص التي تلتزم الدولة بأن تتيحها لمواطنيها مقيدة بتحديد مستحقيها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها إلى طبيعة الحق وأهدافه ومتطلباته، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص والمساواة أمام القانون، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تتحدد على ضوئها ضوابط الأحقية والتفضيل بين المتزاحمين في الانتفاع بهذه الفرص،

[39] راجع نص المادة 87، 88 من الدستور المصري
[40] راجع نص المادة 9 من الدستور المصري

بحيث إذا استقر لأي منهم حقه وفق هذه الشروط، فلا يجوز من بعد أن يميز بينه وبين من يماثله في مركزه القانوني، وإلا كان ذلك مساساً بحق قرره الدستور.

تأسيساً على أن ذلك فقد أهدرت السُلطات المصرية هذا الحق وحرمت المُرشحين المحتملين للرئاسة من الترشح وكذا المواطنين في اختيار مُرشحهم، حيث ميزت السُلطات بين المرشحين الجادين والرئيس الحالي للبلاد بالرغم من تماثل مراكزهم القانونية، بما يُعد إخلالاً بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة في حق الانتخاب.

حيث فُرضت قيود مباشرة وغير مباشرة لمنع ومصادرة حق المرشحين في الترشح وإهدار حق المواطنين في حرية التعبير عن خياراتهم وذلك لبلوغ غايتها في عدم اظهار التمثيل الحقيقي المعبر عن مبدأ سيادة الشعب كمصدر للسلطات إعمالًا لنص المادة ٤ من الدستور،[41] وتكبيل حركة الحياة السياسية.

وتنوعت أساليب المنع والتضييق بطرق عديدة، كان أبرزها الانحياز الواضح من جانب موظفو الشهر العقاري، الذين سهلوا عملية تحرير التوكيلات للسيسي وفي المقابل رفضوا بشكل مباشر تحرير التوكيلات للطنطاوي أو بشكل غير مباشر من خلال وضع عقبات بيروقراطية في مواجهة أنصاره وتركهم ينتظرون لساعات طويلة دون أن يتمكنوا من تحرير التوكيلات أو التذرع بعدم إمكانية تحرير التوكيلات بسبب أعطال فنية في نظام التشغيل. أو رجال الأمن، أو من الاحزاب الموالية للدولة وخاصة حزب مستقبل وطن الذي حشد عدد من أنصاره وكذا من البلطجية بهدف منع والتضييق على أنصار اي مرشح محتمل جاد للرئاسة يُنافس الرئيس الحالي.

- موظفو الشهر العقاري: -

تمثل المنع والتضييق، سواء بالرفض المباشر من الموظف المختص تحرير توكيل لصالح مُرشح رئاسي عدا الرئيس الحالي، أو الادعاء بوجود عُطل فني "سقوط السيستم.

وفيما يلي مثال علي شهادات المواطنين حول ما واجهوه في مقرات الشهر العقاري:

" تقدمت بشكوى في منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة التابعة لمجلس الوزراء بخصوص المنع اليوم من تحرير توكيل رئاسي. لم أجد آلية لتقديم شكوى إلى الهيئة الوطنية للانتخابات بخصوص هذا الأمر، توجهت اليوم الساعة ١٠:٣٠ صباحا للشهر العقاري فرع توثيق ثان ٦ أكتوبر لعمل توكيل رئاسي وبعد أخذ البطاقة تم إبلاغي أن الشبكة واقعة وانتظرت حوالي ساعة. كل ربع ساعة اروح اسأل يتقالي السيستم واقع. قلت للموظف ما الناس بتيجي اهيه وتخلص حاجتها وتمشي قالو سيستم الشهر العقاري غير سيستم الهيئة العليا للانتخابات. انتظرت مرة اخرى وسألت تاني السيستم لسه واقع؟ طب هو يشتغل خالص؟ قالي الموظف امبارح اشتغل الساعة ٣ العصر واحنا شغالين للساعة ٤ العصر. فأخذت البطاقة ومشيت. الجدير بالذكر أنى لم ابلغ الموظفين التوكيل لمين." [42]

[41] راجع نص المادة 4 من الدستور المصري

[42] مقابلة شخصية بتاريخ 8 أكتوبر 2023

أو غلق مقر الشهر العقاري، سواء أثناء مواعيد العمل الرسمية، أو غلق مقر الشهر العقاري على الرُغم من تواجد عدد من المواطنين الراغبين في تحرير توكيلات رئاسية.

"شهر عقاري الجيزة بشارع مراد، غلق باب الشهر العقاري وعدم تحرير توكيل لطنطاوي ورفض موظف الشهر العقاري الرد علينا بطلب تحرير توكيل لطنطاوي." [43]

وفي بعض الأحيان هدد عدد من موظفي الشهر العقاري بعض المواطنين الراغبين في تحرير توكيلات لصالح مرشحين غير الرئيس الحالي، في حال تحرير التوكيل سيتم ملاحقتهم أمنيًا.

وفيما يلي مثال علي شهادات المواطنين:

"انا أمام الشهر العقاري من الساعة 8:30، بعد ما جه دورنا، مماطلة الموظف المختص بالشهر العقاري ورفضه تحرير توكيل على عكس أنصار المرشح الرئاسي السيسي، محاولة أنصار السيسي التهديد ومنعنا من تحرير الشهر العقاري موظف الشهر العقاري أخبرني بحذف الفيديو والمنشور وطالبني بإغلاق صفحة الفيس بوك وهددني في حال عدم حذف الفيديو بإلقاء القبض عليَ، وقال لها نصًا امسحي الفيديو علشان تباتي في وسط عيالك" [44]

وآخيرًا، التمييز وعدم الحياد من جانب موظفو الشهر العقاري، وتمكين المواطنين من تحرير توكيلات للرئيس الحالي للبلاد عبد الفتاح السيسي، وإعطاء الأولوية لأنصاره على أي مواطن آخر، واختلفت طرق التمييز وفقًا لما تم رصده سواء عن طريق حجز ارقام "أدوار وهمية وإعطاء الأولوية لعمال الشركات والمصانع والموظفين الراغبين في تحرير التوكيلات دون انتظار.

وفيما يلي مثال اخر:

"وصلت المأمورية بشكل فردي حوالي الساعة ١٠ صباحا واخدت رقم ووقفت في الدور. موظف الشهر العقاري انت تبع ايه؟ يعني ايه تبع ايه؟ تبع هيئة ولا شركة ايه؟ لا مش تبع حد انا جاي لوحدي، فرد مباحث و فرد آخر من حزب مستقبل وطن جابولي بطاقتي (انت جاي توكل مين؟) أحمد الطنطاوي. طيب تمام استني دورك.

دخل مجموعة كبيرة من موظفين هيئة المواصفات والجودة رغم وجود طوابير. طيب يا جماعة الناس دي دخلت ليه مياخدوا دور زينا، لأ دول واخدين دور من بدري

**دوري قرب يجي وخلاص فاضلي أعداد قليلة جدا، اتفاجئت بمجموعة من (الصبيان) أكبر واحد فيهم ١٧ سنة وصلوا المأمورية وجه مندوب مستقبل وطن قالي دول قبلك أقف وراهم، طبعا رفضت ولا مش قبلي وانا هنا بقالي ساعات و دوري قرب يجي، وبعدين دول أقل من عشرين سنة ملهومش اصلا حق قانوني يعملوا توكيلات.* [45]

---

[43] مقابلة شخصية بتاريخ 5 أكتوبر 2023

[44] مقابلة شخصية بتاريخ 3 أكتوبر 2023

[45] توثيق شهادة على أحد مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" بتاريخ 1 أكتوبر 2023

- موظفو السفارات والقنصليات المصرية: -

أما عن المصريين المقيمين في الخارج فقد نالهم ايضًا ضررًا لحق بهم نتيجة منعهم والتضييق عليهم والذي حال بينهم وبين مباشرة حقوقهم السياسية ووقف موظفي بعض السفارات والقنصليات المصرية بالخارج حجر عثرة في سبيل اختيار مرشحهم.

فقد وثقت المؤسسة، رفض موظفو السفارة المصرية في روسيا مواطن مصري من تحرير توكيل رئاسي لصالح الطنطاوي بادعاء عدم وجود تعليمات بتحرير توكيلات رئاسية لصالح الطنطاوي" *احنا معندناش أوامر لجمع توكيلات للمرشح للي اسمه أحمد طنطاوي"* [46]

وكذا رفض موظفو سفارة مصر في جنوب افريقيا تحرير توكيل رئاسي لمواطنين بادعاء عدم توافر نماذج التوكيلات.[47]

أما عن السفارة المصرية في كوريا الجنوبية فقد عدم تواجد موظفي السفارة من يوم السبت الموافق 7 أكتوبر 2023 حتى يوم الاثنين الموافق 9 أكتوبر 2023 "عندما تم الاتصال اخبرونا ان الجمعة اليوم فقط اللي شغال والسبت والاحد والاثنين غير متواجدين ولا يمكن عمل توكيل داخل السفارة وانه يمكن من يوم الثلاثاء"[48]

وايضًا السفارة المصرية بالسعودية، والتي كانت قد شهدت توافد مكثف للمصريين المقيمين في السعودية لتحرير توكيلات لصالح الطنطاوي، وهو ما أدى إلى صدور قرار بالتضييق على عمل التوكيلات وتحديد الفترة الصباحية فقط لتحرير التوكيلات وغلق مقر السفارة في الفترة المسائية*"بالرغم من إعلان السفارة على موقعها الرسمي العمل يوم السبت ٧ أكتوبر فترتين من الساعة ١٠ صباحا إلى الثالثة عصرًا ومن الساعة ٤ عصرًا إلى 8 مساء لاستقبال المواطنين الراغبين في عمل توكيلات للمرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية لجمهورية مصر العربية ٢٠٢٤، إلا أنه فجأة وبدون مقدمات تم إخطار مسؤولي حملة المرشح احمد الطنطاوي بانتهاء العمل في الساعة 4 عصرًا و عدم استكمال استقبال الجمهور من الراغبين في عمل توكيلات للمرشح أحمد الطنطاوي بينا السفارة مفتوحة لجمهور المرشح عبد الفتاح السيسي حتي نهاية الدوام في الساعة الثامنة مساء* [49]*."*

- حزب مستقبل وطن وأنصار السيسي والبلطجية ورجال الأمن- :

أما عن الأحزاب الموالية للسلطة الحالية خاصة حزب مستقبل وطن، فقد قاموا بحشد أنصار الرئيس الحالي، والبلطجية، أمام مقرات الشهر العقاري في مختلف أنحاء الجمهورية وسيطرتهم على بعض مقرات الشهر العقاري ومنع المواطنين من تمكينهم من تحرير توكيلات رئاسية، سواء عن طريق ترويعهم واثارة الذعر في قلوبهم وحيازة أسلحة بيضاء، والتعدي عليهم بالسب والقذف.[50]

---

[46] توثيق عن طريق استمارة المؤسسة بتاريخ 27 سبتمبر 2023.
[47] توثيق عن طريق استمارة المؤسسة بتاريخ 28 سبتمبر 2023.
[48] توثيق عن طريق استمارة المؤسسة بتاريخ 6 أكتوبر 2023
[49] توثيق عن طريق استمارة المؤسسة بتاريخ 7 أكتوبر 2023,
[50] بيان بعنوان "بلاغان للنيابة العامة بشأن الاعتداء على إلهام عيداروس ومجدي حمدان لمنع تحرير توكيلات لمرشحي الرئاسة" المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تاريخ البيان 1 أكتوبر 2023، تاريخ الزيارة 26 أكتوبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

"أمام مكتب شهر عقاري الجيزة بشارع مراد، تم احتجازنا من قبل بعض السيدات البلطجية المعروفين في المنطقة وتهديدنا ومنعنا من الوصول لبوابة الشهر العقاري وابلاغنا بعدم تحرير توكيلات لصالح طنطاوي استمرينا حوالي 6 ساعات أمام الشهر العقاري انا ومعايا مجموعة رايحين نعمل توكيل لطنطاوي، ولكن عنوان اليوم هو منع تحرير أي توكيل لطنطاوي". [51]

أو في بعض الأحيان تعدي عليهم بالضرب.[52]أمام رجال الأمن دون تحرك ساكنًا منهم، أو القيام بواجباتهم بموجب الدستور،[53] والقانون[54] والذي أناط بهم خدمة الشعب، والعمل على منع وقوع الجرائم وضبط مرتكبيها وتقديمهم للعدالة صوناً للمجتمع وحفاظاً على المصلحة العامة وحماية المواطنين الآمنين من الترويع وضمان عدم التعدي عليهم، وصيانتهم من كل فعل ينال من حماية الحق في الحياة الآمنة والحق في السلامة الجسدية الذي كفله الدستور بموجب المادتين ٥٩ و٦٠. [55]

وكذا في بعض الأحيان، تعمد انصار السيسي والبلطجية أو رجال الأمن استيقاف المواطنين وتفتيش هواتفهم المحمولة واجبارهم على فتح هواتفهم وتفتيشها والاطلاع على محتوياتها من فيديوهات والإجبار على حذف محتويات الفيديوهات المتعلقة بتوثيق انتهاكات الانتخابات، على مرأى ومسمع من رجال الأمن بل على النقيض من ذلك تقوية رجال الأمن لعزم البلطجية وتشجيعهم على مقارفة الجريمة والعدوان على حقوق المواطنين وإلقاء الرعب في نفوس الناس. وما يتنافى مع القانون الدولي الذي أقر على عدم انتهاك حُرمة الحياة الخاصة ولا يجوز تعريض أي شخص على نحو غير قانوني للتدخل في خصوصياته.[56] ويخالف مفاد نص المادة ٥٧ من الدستور المصري الذي أقرت على حُرمة الحياة الخاصة وعدم المساس بها. [57]

"شهر عقاري حدائق القبة، بعد انتظار طويل هو ومعه مجموعة من ٧ مواطنين تم منعهم من عمل التوكيلات من قبل افراد امن وتعرضوا للسب والقذف على مرأى ومسمع من رجال الأمن على عكس أنصار السيسي.

وتم التعدي علينا بالضرب انا ٧ أفراد معي، وبدأت أصور تم سرقة هاتفي وكتفوني، انا شغال منسق الحملة وصحفي من حقي أنى اصور ودخلوني في محل على الشارع وجدت رجال أمن والضابط خد تليفوني ومسح الفيديوهات وتعرضت للسب والقذف من أحد الضباط وتفتيشي بدون وجه حق. وجالي

---

[51] مقابلة شخصية بتاريخ 5 أكتوبر 2023

[52] فيديو يرصد التعدي بالضرب على المرشح الرئاسي أحمد الفضالي وأنصاره من أمام مكتب شهر عقاري الجيزة، بتاريخ 4 أكتوبر 2023 تاريخ الزيارة 27 أكتوبر 2023، منشور على الصفحة الرسمية لأحمد الفضالي، مناح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[53] راجع نص المادة 206 من الدستور المصري

[54] نص المادة 3 من القانون رقم 109 لسنة 1971 بشان هيئة الشرطة والتي نصت على "تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب، وبحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها، كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات، وبتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات".

[55] راجع نص المادة 59 و60 من الدستور المصري.

[56] نصت المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على "1. لا يحوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.2. من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس"

[57] راجع نص المادة 57 من الدستور المصري.

ضابط امن وطني وأبلغني انه عندنا تعليمات بعدم تحرير توكيلات لطنطاوي اليوم، بقالي خمس ايام بحاول اعمل توكيل ومش عارف" [58]

وآخيرًا، رصدت المؤسسة إجبار رجال الأمن العمال والموظفين على تحرير توكيلات رئاسية للرئيس الحالي للبلاد عن طريق جمع بطاقات الرقم القومي وحشدهم أمام مقرات الشهر العقاري.[59]

- **إلقاء القبض على أنصار المرشح أحمد الطنطاوي - :**

حيث قامت قوات الأمن بحملات أمنية موسعة خلال الأشهر الأخيرة وعلى فترات متباعدة، وإلقاء القبض على مجموعة كبيرة من أعضاء حملة الطنطاوي وأنصاره، وذلك على خلفية دعمهم وتأييدهم للطنطاوي، ويُذكر أن الطنطاوي كان قد أعلن عبر صفحته الشخصية "فيس بوك، إلى حبس ١٢٨ من أعضاء حملته الانتخابية وأنصاره، والتحقيق معهم في نيابة أمن الدولة وتوجيه اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وحبسهم احتياطيا على ذمة التحقيقات.[60] وذلك بناء على تحريات من الأمن الوطني، ودون توافر قرائن أو أدلة على صحة اتهامهم وحبسهم احتياطيا. وهو ما يُعد إخلالًا بالحق في قرينة البراءة، وايضًا الاستخدام التعسفي للحبس الاحتياطي بسبب تأييدهم لأحمد الطنطاوي، وهو ما يُعد انتهاك حقهم في الحرية الشخصية،[61] والتي ضمنت الحماية القانونية للأشخاص من الاعتقال التعسفي أو الحرمان من الحرية بدون مبرر قانوني .

---

[58] توثيق من استمارة المؤسسة، بتاريخ 30 سبتمبر 2023

[59] خبر منشور بعنوان " برعاية الأمن: جمع الهويات في مصنع أسامة تكس.. برعاية السيسي: الشرطة تُساعد الأكثر احتياجًا" عبر الموقع الاخباري زاوية تالتة، تاريخ النشر 30 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 27 أكتوبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[60] خبر منشور على الصفحة الرسمية لأحمد الطنطاوي "فيسبوك" تاريخ النشر 21 أكتوبر 2023 تاريخ الزيارة 29 أكتوبر 2023 متاح عبر الرابط التالي: أضغط هنا

[61] راجع المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

خامساً: الرصد والتوثيق للانتهاكات والإحصائيات الوصفية:

وثق ورصد باحثوا المؤسسة، " ٥٦٩ " واقعة انتهاك، وذلك عبر التوثيق المُباشر مع الضحايا، أو استمارات المؤسسة أو عن طريق رصد باحثوا المؤسسة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ويهدف هذا القسم إلى تقديم عرضًا احصائيًا لرصد وتوثيق الانتهاكات خلال المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية 2024، ويتم تصنيف هذه الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاكات والمسؤول عن الانتهاك، ثم تصنيفها حسب النوع الاجتماعي لضحايا الانتهاكات، والفئات العُمرية لضحايا الانتهاكات الموثق شهادتهم، وآخيرًا يُمكن التقسيم حسب المحافظة الواقع بها الانتهاك.

❖ تقسيم الانتهاكات حسب نوع الانتهاك: -

يُلقي الجدول التالي الضوء على الانتهاكات الموثقة والمرصودة من الباحثين خلال فترة المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية "مرحلة جمع التوكيلات"، حيث تم رصد وتوثيق ٦٣٨ انتهاك من ٥٦٩ واقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار انه هناك عددًا من الوقائع تم رصد وتوثيق أكثر من انتهاك وهو ما يُفسر عدد الانتهاكات أكثر من الوقائع المرصودة والموثقة، ووثق فريق عمل المؤسسة ١٧٩ حالة منع من تحرير توكيل "بسبب التعطيل والتباطؤ وتعمد تدوين الأسماء في الكشف المخصص لحجز اسبقية الحضور بذيل الكشف لضمان عدم تمكين المواطنين من تحرير التوكيلات، وغلق مقر الشهر العقاري دون تحرير التوكيلات، وتليها تم رصد وتوثيق ١٥١ عدم تحرير توكيلات بادعاء وقوع عطل إلكتروني "سقوط السيستم" ثم ٤٧ حالة تمييز وعدم حياد وإعطاء الاولوية لانصار الرئيس الحالي دون غيرهم من المواطنين.

نوع الانتهاك	الإجمالي
منع من تحرير توكيل	١٧٩
عطل فني	١٥١
تمييز وعدم حياد	٤٧
منع من تحرير توكيل بالتهديد بالتعدي بالضرب	٣٨
منع من تحرير توكيل إغلاق مقر الشهر العقاري	٣٨
منع من تحرير توكيل بالتعدي بالضرب	٣٦
سب وقذف	٢٩
استيقاف وتفتيش	٢٣
منع من تحرير توكيلات بالترهيب والتخويف	١٩
منع من تحرير توكيل بالتهديد بالحبس	١٦
إجبار على تحرير توكيل للسيسي	١٥
رفض الموظف	١٣
إتلاف	١٠

منع من تحرير توكيل غلق مقر السفارة	٥
منع تحرير توكيل منع من دخول الشهر العقاري	٥
تحرش	٣
اشتباك بالأيدي	٢
منع من تحرير توكيل احتجاز بدون وجه حق	٢
منع من تحرير توكيل قطع النور	٢
واقعة قبض	٢
تحديد أيام معينة لتحرير توكيلات الرئاسة منع تحرير توكيل	١
سرقة	١
حيازة سلاح أبيض	١
الإجمالي	٦٣٨

❖ المسؤول عن الانتهاك: -

أما عن الجدول التالي، والذي يبين المسئول عن الانتهاك، خلال الفترة المشار إليها، حيث وثق فريق المؤسسة عدد ٦٦١ شخص مسئول عن الانتهاكات خلال ٥٦٩ واقعة مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عدد من الوقائع الموثقة شهدت اشتراك أكثر من شخص في المسئولية عن الانتهاك وهو ما يُفسر أن عدد المسؤولين عن الانتهاك أكثر من الوقائع المرصودة، وسجل موظفو الشهر العقاري أعلى معدلات الأشخاص المسؤولين عن الانتهاك بواقع ٣٢٦، سواء بالرفض المُباشر، أو الادعاء بعطل إلكتروني، أو التمييز وعدم الحياد، أو تعمد التعطيل والمماطلة، يلي ذلك، ٢١٣ من البلطجية، وأنصار الرئيس الحالي للبلاد الذين تم حشدهم أمام مقرات الشهر العقاري بهدف منع المواطنين من استخدام حقهم في الترشيح والانتخاب سواء بالتعدي بالضرب أو السب والقذف أو التهديد والترويع أو غلق مقرات الشهر العقاري.

المسؤول عن الانتهاك	الإجمالي
موظفو الشهر العقاري	٣٢٦
بلطجية	٢١٣
حزب مستقبل وطن	٤٧
رجال الأمن	٦٢
موظفو السفارة	٩
موظفو القنصلية	٤
الإجمالي	٦٦١

❖ تقسيم ضحايا انتهاك الحق في الانتخاب وفقًا للنوع الاجتماعي: -

يوضح الجدول التالي، تقسيم ضحايا انتهاك الحق في الانتخاب الموثق معهم من قبل باحثوا المؤسسة وفقًا للنوع الاجتماعي:

النوع الاجتماعي	الإجمالي
أنثى	٧٦
ذكر	٤٩٣
الإجمالي	٥٦٩

❖ تقسيم ضحايا انتهاك الحق في الانتخاب حسب المرحلة العمرية للمبلغين: -

يُشير الجدول التالي، إلى تقسيم ضحايا الحق في الانتخاب وفقًا للرصد والتوثيق حسب المراحل العُمرية وحيث وثق ورصد باحثوا المؤسسة ٥٦٩ واقعة انتهاك ووثق الباحثون مع ضحايا الانتهاكات في المرحلة العُمرية من ٢١ إلى ٣٠، ٢٢٧ حالة بواقع ٤٠% من إجمالي حالات التوثيق، تليها المرحلة العمرية من ٣١ إلى ٤٠ ١٣٥ حالة بواقع ٢٣.٨%.

الفئة العمرية	الإجمالي
من ١٨-٢٠	٣٠
من ٢١-٣٠	٢٢٧
من ٣١-٤٠	١٣٥
من ٤١-٥٠	٥٤
من ٥١-٦٠	١٤
من ٦١-٧٠	٨
من ٧١-٨٠	١
غير معلوم	١٠٠
الإجمالي	٥٦٩

❖ انتهاك الحق في الانتخاب، وفقًا للقطاع الجغرافي: -

يبين الجدول التالي، رصد وتوثيق الانتهاكات حسب المحافظة الواقع بها الانتهاك، يُذكر أن باحثوا المؤسسة رصدوا ووثقوا ٥٦٩ في ٢٤ محافظة، و٨ دول من خلال السفارات أو القنصليات، وسجلت محافظة القاهرة أعلى معدل لانتهاك الانتخابات الرئاسية بواقع ١٤٢ انتهاك تليها محافظة الجيزة بواقع ٧٦ انتهاك ثم الإسكندرية بواقع ٥٣ انتهاك، أما عن السفارات والقنصليات فقد سجلت السعودية أعلى معدل بواقع رصد وتوثيق ٥ وقائع انتهاكات تليها الكويت بواقع ٤ وقائع انتهاكات.

المحافظة	الإجمالي
القاهرة	١٤٢
الجيزة	٧٦
الإسكندرية	٥٣
الشرقية	٤٤
الدقهلية	٣٠
كفر الشيخ	٢٥
المنيا	٢٣
الغربية	٢١
أسيوط	١٩
الفيوم	١٧
القليوبية	١٦
المنوفية	١٥
البحيرة	١٢
أسوان	١١
دمياط	١٠
الإسماعيلية	٧
بني سويف	٧
سوهاج	٦
الأقصر	٥
قنا	٤
بورسعيد	٤
السويس	٣
مرسى مطروح	٣
الغردقة	١
الإجمالي	٥٥٤

سفارة/ قنصلية	الإجمالي
السعودية	٥
الكويت	٤
كوريا الجنوبية	١
النمسا	١
الولايات المتحدة	١
إيطاليا	١
روسيا	١
جنوب إفريقيا	١
الإجمالي	١٥

سادساً: الرسوم البيانية:

- الرسم رقم ١ أنواع الانتهاكات: -

- الرسم رقم ٢ المسؤول عن الانتهاك: -

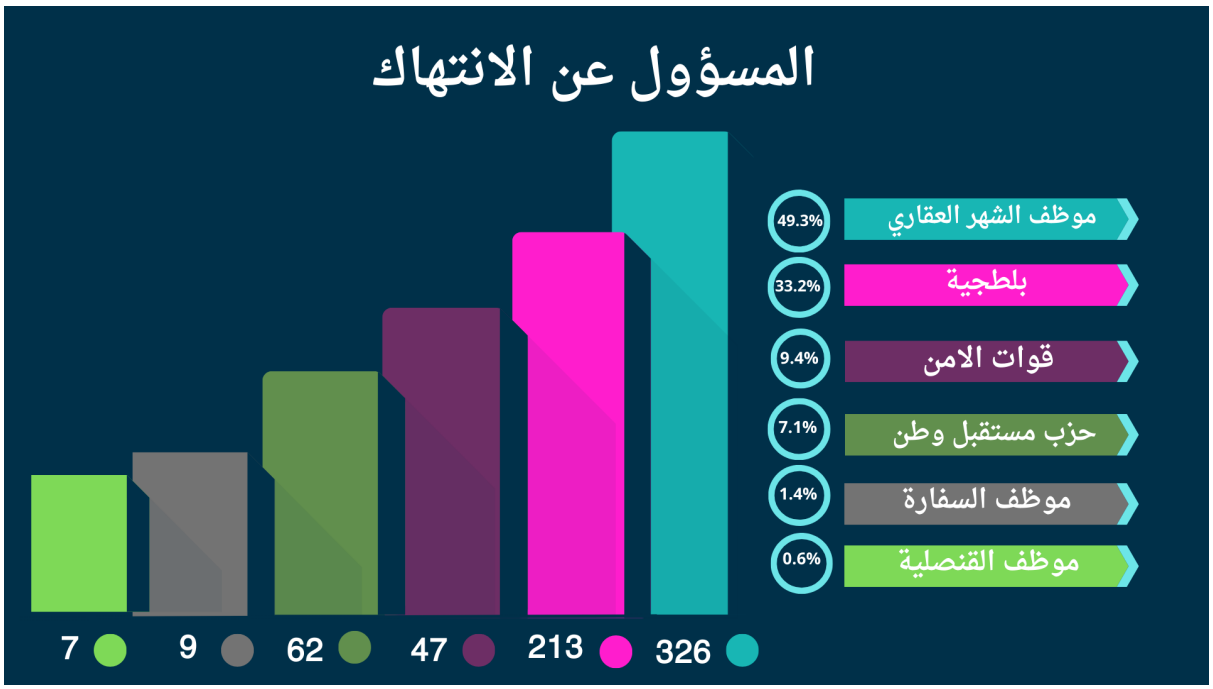

- الرسم رقم ٣ الفئة العمرية: -

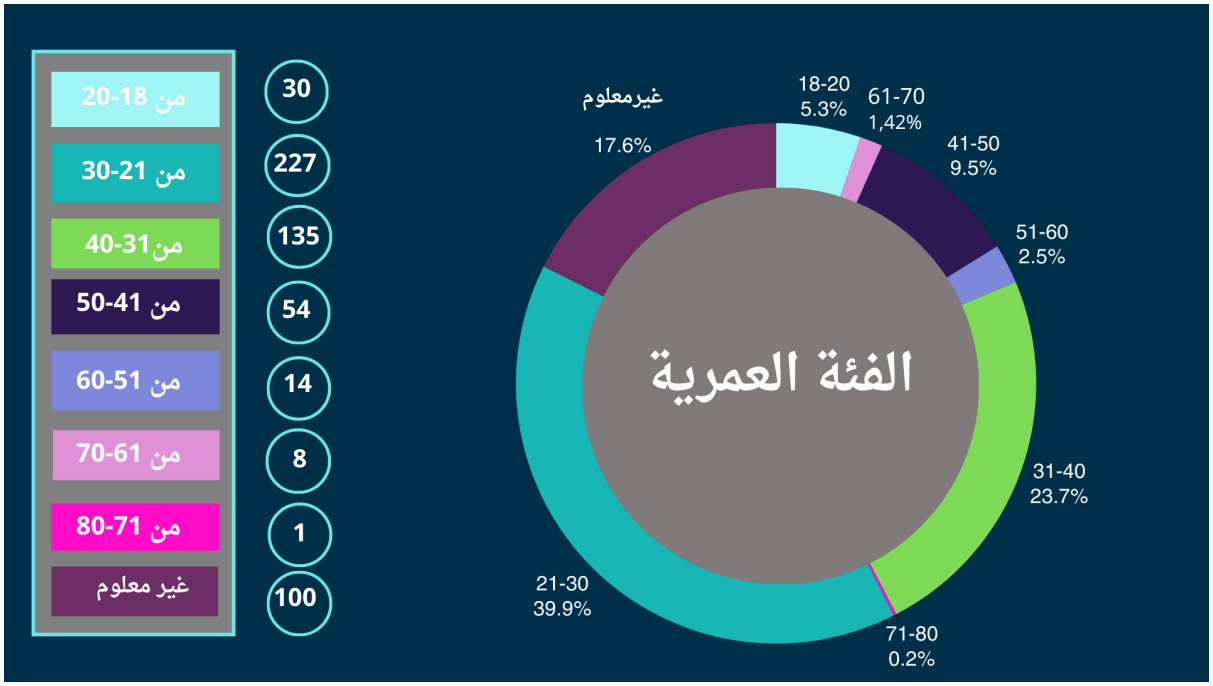

- الرسم رقم ٤ المحافظة الواقع بها الانتهاك: -

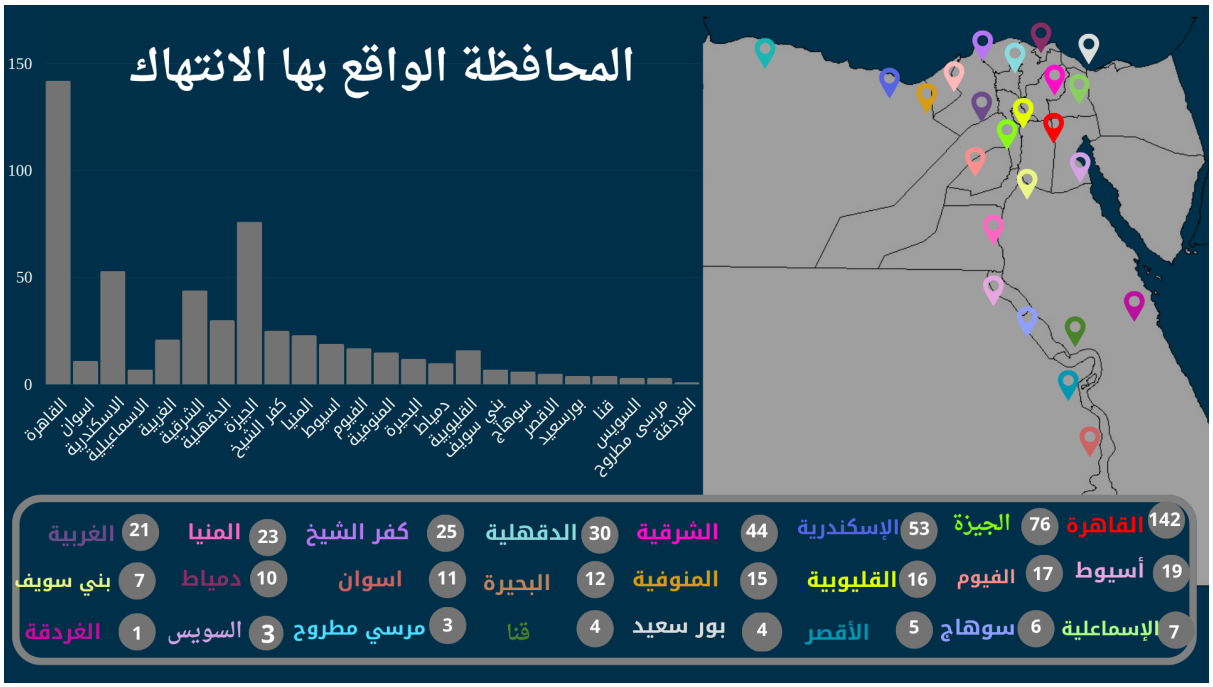

- الرسم رقم ٥ السفارة/ القنصلية الواقع بها الانتهاك: -

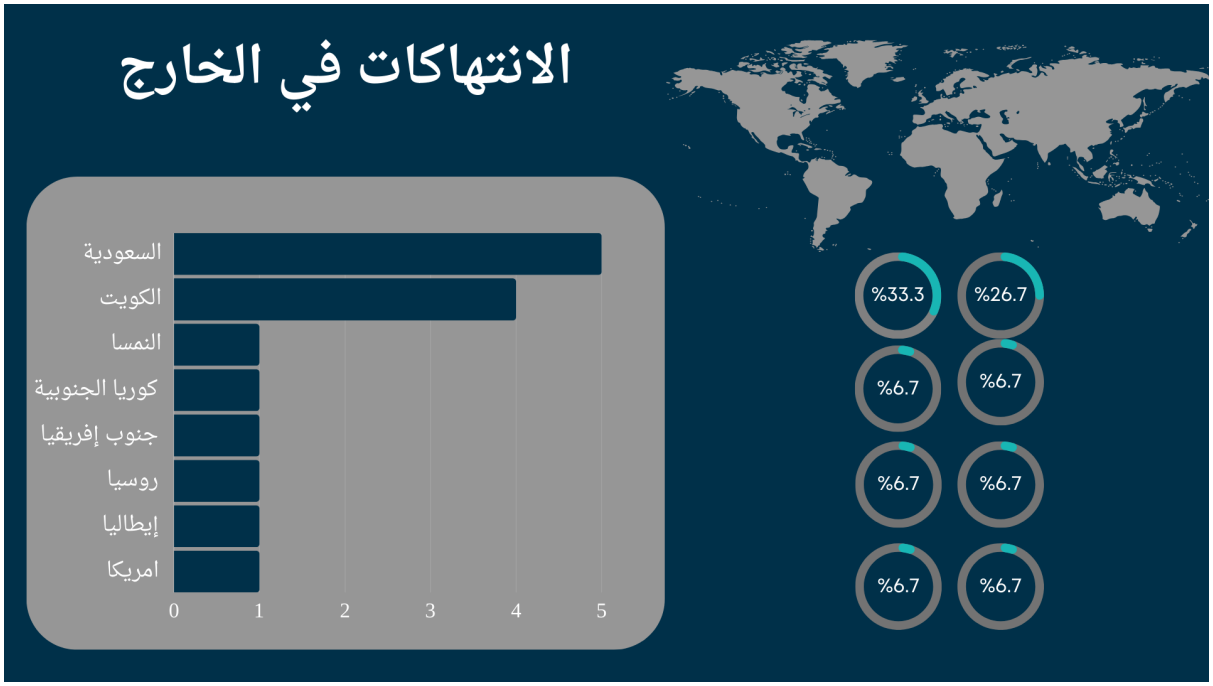

- الرسم رقم ٦ النوع الاجتماعي: -